

خلاف أمريكي - عراقى يعرقل صدور الإعلان الختامى لمؤتمر مراجعة المعاهدة النووية البيان الختامى يدعو الدول النووية إلى الالتزام بالشفافية وخفض الأسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية

الأسلحة بنص البيان لاجتوائه على علامات بارزة يمكن للمندوبين مراجعتها خلال السنوات الخمس المقبلة.. ومن هذه العلامات دعوة لخفض الأسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية والكشف عن عدد القنابل التي تمتلكها الدول النووية وخفض عدد الرؤوس الحربية الجاهزة للاطلاق.

كما يطالب البيان واشنطن وموسكو بتنفيذ معاهدة «ستارت» للحد من الأسلحة النووية التي تقضى بخفض الرؤوس الحربية النووية بعيدة المدى من ستة آلاف إلى ٢٥٠٠ رأس لكل جانب ولم يتطرق المؤتمر للنظام الدفاعى الصاروخى الجديد الذى تعتمزم الولايات المتحدة نشره فى انتهاك واضح لمعاهدة عام ١٩٧٢ غير ان جاياناشا دهانابالا مساعد الأمين العام للأمم المتحدة قال: ان هذا الموضوع كان «الشبح الخفى» فى المؤتمر، حيث أصرت روسيا على ضرورة النص على ضمان الاستقرار الاستراتيجى فى كل اجزاء البيان الختامى.

والى جانب ذلك وافقت الصين بعد جدل استمر أسابيع على الدعوة فى البيان الختامى الى مزيد من الشفافية من جانب الدول النووية الخمس فيما يتعلق بقدراتها النووية وهو مايعنى ضرورة كشف الصين عن مزيد من المعلومات بشأن قدراتها النووية وقد فشلت بيلاروسيا فى تضمين البيان الختامى دعوة لاعتبار منطقة آسيا الصغرى وأوروبا الشرقية منطقة منزوعة السلاح النووى، ويرحب البيان الختامى بإعلان الهند وباكستان بوقف الاختبارات النووية، لكنه يرفض الاعتراف بهما كدولتين نوويتين وينتقد كوريا الشمالية لعدم جديتها فى أخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولى، ومما يذكر أن إسرائيل والهند وباكستان وكوبا هى الدول الوحيدة التى لم توقع على المعاهدة الموقعة منذ ٢٠ عاما فى حين وقعت كوريا الشمالية عليها دون الالتزام الكامل ببندها.

الإشارة الى قرارات مجلس الأمن على أساس أن واشنطن تحاول استغلال زعمها بانتهاكات العراق لقرارات مجلس الأمن للبقاء على العقوبات المفروضة وتدابير استمرار عمليات القصف الجوى الأمريكى فى شمال وجنوب العراق.

وقال السفير العراقى سعيد حسن إن العراق لم يكن لديه النية فى أى وقت من الأوقات لإفشاء أعمال المؤتمر، مشيراً الى إصرار بلاده على إسقاط الاشارات الظالمة ذات الدوافع السياسية وعرض بدلا من ذلك قبول العراق بتضمين الإعلان الختامى الخاص بالشرق الأوسط التقرير الذى أعده المفتشون الدوليون فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى يناير الماضى. لكن الولايات المتحدة وبريطانيا أشارتا فى قرار فى عام ١٩٩١ للوكالة الدولية للطاقة الذرية بين قرارات مجلس الأمن وقضايا معاهدة حظر الانتشار النووى.

ونظرا لان القاعدة فى مؤتمرات نزع السلاح النووى تقوم على أساس اتخاذ القرارات بالإجماع فقد تعطل صدور الإعلان الختامى للمؤتمر وعلقت أعماله الى حين تسوية الخلاف الأمريكى - العراقى وأعرب اعضاء الوفود عن امكانية التوصل الى صيغة ترضى الطرفين تعقد بعدها الجلسة الموسعة لاصدار الإعلان الختامى.

وفى وقت سابق كان رؤساء الوفود قد أعربوا عن خيبة أملهم لعدم صدور الإعلان الختامى خاصة وأنه تم التوصل للمرة الأولى إلى وثيقة تاريخية استخدمت لغة أقوى من أى وقت مضى تلزم الدول النووية الخمس بخفض ترانسآتها النووية مقابل التزام الدول غير النووية بعدم السعى لامتلاك قدرات نووية وذلك بفضل الجهود التى بذلها تحالف الأجنحة الجديدة التى تشترك مصر فى عضويتها.

وأشادت «ريبيكا جونسون» المحللة بمعهد «أكروفين» وهى منظمة تهتم بأبحاث الحد من

نيويورك - وكالات الأنباء: تسبب خلاف بين الولايات المتحدة والعراق حول مدى التزام العراق بحظر التسليح النووى فى عرقلة صدور الإعلان الختامى لمؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية المنعقد منذ شهر فى مقر الأمم المتحدة والذى كان من المقرر أن يختتم أعماله أمس الأول وقرر عبد الله البعللى الجزائرى رئيس المؤتمر تعليق أعماله فى الوقت الذى كثف فيها جهوده للتوصل الى حل وسط، وكان اعضاء الوفود المشاركة والممثلة لنحو ١٨٧ دولة موقعة على المعاهدة قد أعربت عن خيبة أملها خاصة أن الإعلان الختامى كان سيتضمن للمرة الأولى منذ بدء نزع السلاح النووى التزاما غير مقيد بشروط من جانب الدول النووية الخمس بالتخلص من ترسانتها النووية وان لم تحدد جدولاً زمنياً لذلك.

وبدأ الخلاف الأمريكى - العراقى باصرار الولايات المتحدة على أن يتضمن الاعلان الخاص بالشرق الأوسط بندا يشير الى ان المفتشين الدوليين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد واجهوا صعوبات فى مهمتهم ولم يتمكنوا من التثبت من التزام العراق كليا بقرارات مجلس الأمن التى فرضت عقوبات على العراق الى حين التزامه بالنزع الشامل لأسلحة الدمار وربطت الولايات المتحدة بين إدراج هذا البند وموافقتها على بند آخر يدعو فيه المؤتمر صراحة إسرائيل الى الانضمام للمعاهدة باعتبارها الدولة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط التى لاتخضع منشآتها النووية للتفتيش الدولى ولا تلتزم بالضمانات الدولية وينص هذا البند على أن يوفد المؤتمر مبعوثا الى إسرائيل لبحث القضية مع إسرائيل، وقد اعترض العراق على اللغة المستخدمة فى الإعلان الخاص بالشرق الأوسط والاصرار على